قضايا سياسية، تحصر مصير الضفة والقطاع تحت سقف الحكم الاداري الذاتي (تطبيق الحكم الاداري الذاتي باسلوب مباشر).

٣ ـ وهي، من ناحية ثانية، اكثر تطوراً من افكار شمعون بيرس وممارساته، عندما كان وزيراً للدفاع، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، حيث كان يسعى الى توسيع نطاق الادارة المدنية في الضفة والقطاع، على امل ان تنبثق عنها قيادات سياسية تستطيع ان تملأ «الفراغ» الذي احدثته مقررات قمة الرباط (١٩٧٤)، وان تتفاوض، في المستقبل، على قضايا سياسية بخصوص مشروع الحكم الادراي الذاتي (السعي الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي باسلوب غير مباشر).

٤ ـ وهي، من ناحية ثالثة، وان لم ترفض الادارة المدنية التي انشئت في نهاية العام ١٩٨١ في الضفة والقطاع، كأطار عام لاحتواء مواطني الضفة والقطاع، الا انها تجاوزت افكار مناحيم ميلسون، والتي كانت تنطلق من اعتقاده بامكان تطوير وتنمية قيادات محلية ذات ثقل شعبي، تستطيع ان تقود مواطني الضفة والقطاع الى الاقتناع بقبول الحكم الاسرائيلي غير المباشر (روابط القرى).

٥ ـ ان خطورة السعي الاسرائيلي الى فرض نظام الحكم الاداري الذاتي على مواطني الضفة والقطاع تكمن في انه يأتي في اعقاب ظهور اتجاه سياسي جديد في الارض المحتلة، اطلق عليه اتجاه «الطريق الثالثة»، الذي يقوم على اساس: لا، لمقاومة الاحتلال (في هذه الآونة)؛ ولا للعمالة معه؛ ونعم، لتطوير الامكانات الذاتية في الضفة والقطاع[١٠١]. هذا الاتجاه الجديد، الذي تتوافر له امكانات النمو في هذه الآونة، قد يشكل أحد العوامل المساعدة على فرض نظام الحكم الاداري على مواطني الضفة والقطاع، من جانب واحد.

---

(١) لتفاصيل ذلك، انظر
Raphaeli, Nimrod; "Military Govenment in the Occupied Territories, an Israeli Veiw", *The Middle East Journal*, Vol. 23, No. 2, Spring 1969, pp. 181 - 182.

(٢) صبري جريس، «ملف/تلك الزيارة (زيارة السادات لاسرائيل) ـ اسرائيلياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٤ ـ ٧٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥. وكذلك هالة مصطفى، «الفلسطينيون امام الحل الاردني»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٢، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٣) الياس شوفاني (اشراف)، **مشاريع التسوية الاسرائيلية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، دراسة توثيقية نقدية** (بيروت): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص XVI - XV. وكذلك عواد طاهر الاسطل ومحمد خالد الازهري، «القضية الفلسطينية بين المعراخ والليكود»، **الموقف العربي** (القاهرة)، العدد ٣٤، شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٨٠، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٦.

(٤) تكونت الحكومة الائتلافية في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانفرط عقدها في الرابع من آب (اغسطس) ١٩٧٠، احتجاجاً من الجناح اليميني على مبادرة روجرز.

(٥) حنه شاهين، «الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٨٥.

(٦) Levi, Sason; "Local Administration in the Occupied Territories", (in) Daniel J. Elazar (ed.), *Judea, Samaria, and Gaza; Veiw on the Present and Future*, Washington and London: American Enterprise for Public Policy Research, 1982, p. 110.

(٧) قام بهذه الاتصالات، اساساً، ضباط